

في الدخول تاسيها وهي غير مضمرة بحال وجعلته للعبه اعني وضع العذر سواء كان مع  
الدخول او بعد ويخرج ولو وضع العذر لا دخول لم يثبت ذره فاصححنا الرظا هر  
قوله وفي العرف صار عباره عن لا يدخل مسعرا في وضع العذر حقيقة عرفيه في مطلق  
الدخول **قوله** ورايه اي كون الدار مصافا في الاصل في نسيه السلي في الالعا  
وهو ان الدار لا ينادى ولا يحل لها بل بغض سائر الالان السلي في كون حقيقة  
وهو ظاهر في كون ذلاله مان كون الدار مثلا له فمعلم السلي في ما تحت الدخول  
في داره من ملكه لعلان ولا يكون هوسا كما هي اسوا فان يهره سا كما هي اول لغا مر  
ذليل السلي العذري وهو الملامح في الخا نيه والظهير به للذر سمس الا به  
انه لو كان غيره سا كما هي الملامح لا يعطاع النسبه فعلى **قوله** فاذا تعلق بفعل  
عند هو ما يصح تقديره بمد مثا ليست الثوب يومين وركبت القوس يوما خلا وقد تمت  
يومين وحدثت ليلتاهاام وفيه اشارة الى ان المضمرة الاستداد وعدمه هو الفعل الذي  
به اليوم لا الفعل الذي اضيف اليه اليوم وذلك لان اليوم حقيقة في النهار فلا يترك  
عنه الاعتدال في ذلك فيما اذا كان الفعل الذي تعلق به اليوم مضمرا لان الفعل النسب  
الظرف الزمان بواسطه فقد يرد في ذكره معقوف كون الظرف معيارا له غير ان عليه  
مشا صمنا الشهر بل على صوم جميع ايامه بخلاف صمت في الشهر فاذا امتد الفعل امتد  
الظرف ليكون معيارا له فيصح حمل اليوم على حقيقة وهو ما امتد من الموضع الى الغروب  
فاذا امتد الفعل لم يمتد الظرف لان الممتد معيارا له في الممتد في حينه لا يصح حمل  
اليوم على النهار الممتد بل يجب ان يكون محازا من حرمن الزمان لا يعتبر في العرف ممتدا  
وهو الا ان سوا كان من النهار والليل بدليل قوله تعالى ومن يومهم يومئذ من فان التوالت  
الحرمن حرمن ليلان ونهارا ولا مطلق الا ان حرمن الا ان اليوم وهو حرمن اليوم ويكون  
مطلق الا ان حرمن اليوم يتحقق العلة وكلام المحط من غير ان اليوم مشتت من مطلق  
الوقت ومن يماض النهار الا ان الممتد واستعماله في مطلق الوقت اذا فز بفعل الامتد  
وفي ما مضى النهار اذا فز بفعل عند واستعماله في مطلق الوقت اذا فز بفعل الامتد  
ووقع في كلام كثير من المشايخ ما يدل على ان المعنى هو المصافا اليه حيث قالوا في مثل التعلق  
يوم اترجوا واكملنا الترفع او المصافا اليه عند وكذا وقع في الجامع الصغير وايمان الهداية

ولست هو من دسا محانهم حيث اختلف الجواب في توافق المتعلق به والمصافا اليه في  
الاستداد وعدمه واما اذا اختلفا مثل امر برك يوم تقدم زيد فقد انفقوا على ان المضمرة  
هو ما يتعلق به الطرف لاما اضيف اليه حتى لو ذكره ليلكون الامر سيدها لا يكون الا برب  
ما يمتد فان قلت انك بما يقتل التقدير بالمد فكيف جعلوه غير ممتد قلت استناد  
الاعراض بما هو متجدد الامثال كما ضرب والجلوس والركوب وان يكون في المرة الثانية متجددا  
الا برب كل وجه جعل كما لعن الممتد بخلاف الكلام فان المحقق في المصافا اليه لا يكون مثله  
في الاول فلا يتحقق بعد الامثال فان قلت كما ان اليوم ظرف للفعل المتعلق به كذا  
هو ظرف للفعل المصافا اليه فيجوز اعتمادا بامتداد وعدمه بعد اعتمادا في فعله على ال  
عند اعتمادا في المصافا اليه فليست هي ظرف له من حيث المعنى الا انه لا يرتفع به  
تقدير في كما في صمت الشهر حتى لم يترك في الطرف معيارا له فوم تقدم زيد ممتدة اليوم  
الذي تقدم فيه زيد وتوم ركب عزمه اليوم تركب فيه ويكسر ذلك ووجه العلة  
جز من جز اليوم وقد جاءت ان طرفة العا مل تصد به لا صميه وكما صله لفظا ومعنى لا  
معتمده على المعنى بخلاف المصافا اليه فا اعتبار العا مل تصد به لا صميه وكما صله لفظا ومعنى لا  
وما ذكره المصنف من الدليل في جواب عن هذا السؤال وما عمل سلكا ان امتداد الفعل  
مقتضى امتداد الطرف وعدمه يقتضي عدمه لكن من ان يلزم في الاول جمله على يماض الهماد  
وفي الثاني على مطلق الوقت فان قلت كثيرا ما يمتد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت  
مثا ركبوا يومئذ اتيكم العدو واحسنوا الظن بالله يومئذ اتيكم الموت وبالعكس مثل امنت  
طالق يوم يصوموا في حر يوم تنكشف الشمس **قوله** الحكم المذكور انما هو عند  
الاطلاق والظهور في المواضع والامتد مع العلة بمعونه القرب كما في الامتد المذكور على انه  
لا امتداع في حمل اليوم في الاول على يماض النهار ويعلم الحكم في غيره بدليل العقل وفي الثاني  
على مطلق الوقت ويحصل التغير باليوم من الاصل فانه كما اذا قال استطلق حين يصوم  
او حين تنكشف الشمس فان هل كيف جعلوا التغير في التوقض مما عند والطلاق والعتاق  
عما لا يمتد مع انه ان اربنا مشا الامر واحد ونه في غير ممتد في كل وان اربنا كونهما خرج  
ومعوضه وهو ممتد فكذلكها مطاقتهم وكون العمد محققا عند قلت ان اربنا في الطلاق  
والعتاق ووجهه لانه لا يرب في بسد كون التخص مطلقا او معتقفا بالزمان لانه لا يغير التخص